الأمم المتحدة S/2009/335

مجلس الأمن

Distr.: General
30 June 2009
Arabic
Original: English

التقرير الثامن والعشرون للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

أولا – مقدمة

١ – يُقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٨٥٦ (٢٠٠٨)، الذي مدَّد بمقتضاه مجلس الأمن ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وطلب إليَّ أن أقدم إليه تقريراً كل ثلاثة أشهر عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويغطي هذا التقرير التطورات في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ تقريري المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٩ (S/2009/160).

ثانيا – التطورات الرئيسية

٢ – ظلَّت الحالة العامة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تطرح الكثير من التحديات المعقدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي الجزء الشرقي من البلد، وعلى الرغم من تحسن البيئة السياسية وتوسيع نطاق وجود الدولة، ظلت الحالة الأمنية غير مستقرة للغاية وتدهورت الحالة الإنسانية. واستمرت العمليات العسكرية ضد الجماعات المسلحة الأجنبية وما تبقى من الجماعات المسلحة الكونغولية، ولكن استهداف هذه الجماعات للمدنيين أسهم في ارتفاع مستويات تشريد أعداد إضافية من السكان وانتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها زيادة العنف الجنسي الذي ترتكبه في بعض الأحيان قوات الأمن الحكومية. ومع أن سائر البلد ظل مستقراً، لم تشهد الحالة الاجتماعية – الاقتصادية أي تحسن، وزادت الأزمة المالية التي يواجهها البلد من صعوبة جهود تحقيق الاستقرار وبناء السلام. وفي هذه الأثناء، أحرز تقدم ملحوظ صوب إتمام الأعمال التحضيرية للانتخابات المحلية. إلا أن المراقبين لا يزالون يعربون عن قلقهم بشأن التقدم المحدود المحرز نحو تحقيق الإصلاحات اللازمة بشدة في مجال الحكم، وكبح الفساد، ومكافحة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.

060709 060709 09-37928 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

كيفو الشمالية

٣ - في ٢ آذار/مارس، وبدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بدأت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عملية كيميا الثانية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وذلك بالدرجة الأولى في أقاليم لوبيرو وروتشورو وماسيسي، الواقعة في كيفو الشمالية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقعت اشتباكات بين كتائب القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المدمجة حديثاً والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا في مناطق منتزه فيرونغا الوطني وكاشيبيري وليوفو. وفي ٧ نيسان/أبريل، عين الرئيس كابيلا الجنرال أمولي باهيغوا بصفته قائد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لعمليات كيميا الثانية. ومن جهة أخرى، وجه وزير دفاع جمهورية الكونغو الديمقراطية رسالة إلى ممثلي الخاص في ٢٩ أيار/مايو يؤكد فيها أن بوسكو نتاغاندا الذي أدانته المحكمة الجنائية الدولية بتهمة ارتكاب جرائم حرب مزعومة في إيتوري في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ لا يشارك في عمليات كيميا الثانية.

٤ - ونتيجةً لعمليات كيميا الثانية، نجحت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في إعادة احتلال المواقع الاستراتيجية التي أُخرجت منها عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، والاحتفاظ بالسيطرة عليها خلال العمليات العسكرية المشتركة بين قوات جمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات رواندا ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في الفترة من ٢٠ كانون الثاني/يناير إلى ٢٥ شباط/فبراير. وبالإضافة إلى ذلك، ومنذ آذار/مارس، يشارك ٦٢٤ مقاتلاً من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا طواعية في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونجحت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أيضاً في إخراج القوات الديمقراطية لتحرير رواندا من بعض مناطق التعدين في واليكالي ولوبيرو وشابوندا. وبالإضافة إلى ذلك، شنت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية سلسلة من العمليات العسكرية في منتزه فيرونغا الوطني أفلحت في دحر الوحدات التابعة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا والقضاء عليها. وقدمت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية الدعم للتخطيط المشترك مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وهي تقدم الدعم اللوجستي إلى هذه القوات.

٥ - ولجأت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، من جهتها، إلى نصب الكمائن في مواقع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في المناطق المعزولة، وتقوم بشن هجمات انتقامية ضد المدنيين شملت أعمال القتل وإحراق المنازل والاغتصاب والنهب. وأُفيد

أن هجمات القوات الديمقراطية لتحرير رواندا على قرية ليوفو في إقليم لوبيرو بتاريخ ١٧ نيسان/أبريل خلفت سبعة قتلى، من بينهم خمسة أطفال، وأسفرت عن إحراق ٢٥٠ منزلاً. وأدت هجمات القوات الديمقراطية لتحرير رواندا أيضاً إلى موجة التشريد الجديدة لعدد من السكان يصل إلى ٠٠٠ ١٠٠ شخص في إقليم لوبيرو. وفي ٩ أيار/مايو، أسفرت هجمات القوات الديمقراطية لتحرير رواندا على ٢٠ قرية في الجزء الجنوبي الشرقي من منطقة واليكالي – بوسونغوري عن وفاة ٦٩ مدنياً نتيجة لأعمال العنف. ويُقدر أن نحو ١٢٥ مدنياً قُتلوا وحوالى ٥٠ أصيبوا بجراح أثناء عمليات كيميا الثانية في كيفو الشمالية.

تنفيذ اتفاق ٢٣ آذار/مارس

٦ - بدأ خلال الفترة المشمولة بالتقرير تنفيذ اتفاق ٢٣ آذار/مارس للسلام التي تم التفاوض بشأنها برعاية مبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، رئيس نيجيريا السابق أولوسيغون أوباسانجو، بين الحكومة، والمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، والجماعات المسلحة الكونغولية الأخرى في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وعقب تأخر في البداية، أُنشئت في ٣٠ نيسان/أبريل لجنة متابعة وطنية، تضم خمسة أعضاء عن كل طرف موقع، للإشراف على تنفيذ الاتفاقات. وأنشئت أيضا ثلاث لجان فرعية تضم، على التوالي، الحكومة والمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب؛ والجماعات المسلحة في شمال كيفو؛ والحكومة والجماعات المسلحة في كيفو الجنوبية. وعقدت اللجنة اجتماعها الأول في الفترة من ٤ إلى ٢٧ أيار/مايو، واعتمدت جدولاً زمنياً منقحاً لتنفيذ الاتفاقات يغطي فترة ثلاثة أشهر. وفي الوقت نفسه، لا يزال ممثلو المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب يعربون عن قلقهم بشأن بطء وتيرة تنفيذ اتفاقهم مع الحكومة، بما في ذلك ما يتعلق بالإفراج عن السجناء السياسيين وإدماج عناصرهم في العمليات والمؤسسات السياسية الوطنية.

٧ - وفي ٦ أيار/مايو، اعتمد برلمان جمهورية الكونغو الديمقراطية قانون العفو العام المتوخى في اتفاقات ٢٣ آذار/مارس، والذي أصدره الرئيس كابيلا في اليوم التالي. وعلى الرغم من دعوات بعض أعضاء المعارضة من أجل توسيع النطاق الجغرافي لهذا القانون، ينطبق هذا القانون على الأعمال الحربية والجرائم المرتكبة في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. واستناداً إلى اتفاق ٢٣ آذار/مارس أيضاً، نُشرت بعض العناصر الإدارية التابعة للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب في إقليمي روتشورو وماسيسي إلى جانب المسؤولين الحكوميين الموجودين التابعين لجمهورية الكونغو الديمقراطية، كجزء من إدماج عناصر المؤتمر في هياكل الإدارة والهياكل السياسية الإقليمية.

٨ - وفي ١٨ نيسان/أبريل، انتهى رسمياً الإدماج المعجل للجماعات المسلحة التابعة للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب والجماعات المسلحة الكونغولية الأخرى في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الذي بدأ في ٢٦ كانون الثاني/يناير. وخلال الحفل الختامي الذي عقد في غوما، وقّعت تسع جماعات مسلحة سابقة، ضمت ممثلين من المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، والجماعات التابعة لائتلاف الوطنيين المقاومين الكونغوليين وجماعات مايي - مايي، على إعلان يفيد بأن عناصرها إما أُدمجت في الجيش الوطني أو سُرحت، بمحض إرادتها؛ ويعلن انتهاء وجود الجماعات المسلحة في كيفو الشمالية، ويشير إلى أن العناصر المعاندة ستُعتبر من قطّاع الطرق المسلحين. ووفقاً للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، أُدمج ما مجموعه ١٢ ٠٧٤ عنصراً في صفوف الجيش بكيفو الشمالية نتيجة لعملية الإدماج المعجلة.

٩ - وأسفرت الطريقة غير المنظمة التي جرى بواسطتها الإدماج المعجل، بما في ذلك الافتقار إلى عملية الفرز، عن تأخر حالات كبيرة في دفع المرتبات، وتفاوت في مستويات التدريب، وكذلك نقص في الثكنات والمعدات والوسائل الكافية للاحتفاظ بالأعداد التي زادت إلى حد كبير. وظل بعض الوحدات التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية يعتدي على السكان، وفي بعض المناطق، ظل بعض العناصر المدمجة في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب سابقاً يقيم حواجز على الطرق ويجبي ضرائب غير قانونية. وزاد أيضاً عدد التقارير عن الفرار من الخدمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

١٠ - وفي ٤ أيار/مايو، هددت سبع من جماعات مايي - مايي من الأطراف الموقّعة لاتفاقات ٢٣ آذار/مارس بسحب اندماجها في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، مستشهدة بخلافات بشأن تعيين ممثلين في لجنة المتابعة الوطنية. وقد أعرب بعض جماعات مايي - مايي أيضاً عن استيائه من توزيع الرتب داخل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومن إعطاء الأفضلية للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب. وقاومت جيوب من عناصر مايي - مايي وائتلاف الوطنيين المقاومين الكونغوليين المعاندة أيضا الاندماج، لا سيما في إقليمي واليكالي وماسيسي.

كيفو الجنوبية

١١ - بعد تخطيط مشترك كبير بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بدأت عمليات كيميا الثانية على نطاق محدود في كيفو الجنوبية مطلع حزيران/يونيه. واستكملت، بالإضافة إلى ذلك، خطط الطوارئ والحماية الإنسانية من أجل كيفو الجنوبية في محاولة لتخفيف أثر العمليات على

الجانب الإنساني إلى أدنى حد. واستجابة لذلك، ذكرت التقارير أن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا فرضت قيوداً على تنقلات المدنيين في المناطق المحيطة بمعاقلها وشنت هجمات على القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في منطقة بونياكيري.

١٢ - ولم يُحرز تقدم كبير نحو إدماج الجماعات المسلحة لكيفو الجنوبية في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وحتى ١٦حزيران/يونيه، لم يكن قد سجل من عناصر الجماعات المسلحة في مركزي التجميع بلوبيريزي وكاليهي إلا ٨٢٩ عنصراً. إلا أن عدداً قليلاً جداً من هذه العناصر انتُهي من دراسة حالته ولم يُتخذ أي قرار بشأن إدماجه المحتمل في الألوية التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المنتشرة حالياً في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. ولم ينتقل إلى مراكز التجميع أي من عناصر القوات الجمهورية والاتحادية البالغ عددها ١٥٠ عنصراً تقريباً وانتقلت إليها قلة قليلة جدا من عناصر جماعة مايي - مايي ياكوتومبا. إلا أنه من المتوقع أن يزيد عدد المرشحين للإدماج أو التسريح مع افتتاح مركز تجميع ثالث في كيفو الجنوبية بباراكا، على مقربة من مناطق عمليات القوات الجمهورية والاتحادية وجماعة ياكوتومبا.

المقاطعة الشرقية

١٣ - في ٢٦ آذار/مارس، تم توقيع أمر توجيهي مشترك بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يعلن بدء عملية روديا الثانية. وتهدف هذه العملية إلى احتواء تهديد جيش الرب للمقاومة بالسيطرة على المناطق الاستراتيجية، وإنشاء شبكات لحماية السكان المحليين، وتشجيع عناصر جيش الرب للمقاومة على نزع سلاحها طواعية. وقد وسعت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية نطاق وجودها في المقاطعة إلى ٣٠٠ ٦ جندي ينتشرون في عدد من المراكز السكانية بأويلي العليا وأويلي السفلى. وواصلت بعثة منظمة الأمم المتحدة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، من جانبها، تعزيز انتشارها في قاعدة العمليات الأمامية في دونغو، وذلك بزيادة قوام قواتها هناك إلى ما مجموعه ٠٠٠ ١ عنصر. وكانت قوات البعثة قد نُشرت في البداية كجزءٍ من عملية روديا الثانية في بلدتي دونغو ودورو بأويلي العليا.

١٤ - غير أن الهجمات الانتقامية لجيش الرب للمقاومة على المدنيين تواصلت في مناطق فاراجي، ودونغو، وديانغبي، ودوروما (أويلي العليا)، وشملت أعمال القتل والخطف والنهب. وأسفرت هذه الهجمات عن تشرد أعداد كبيرة من السكان. وفي ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، التقى رؤساء هيئة الأركان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأوغندا، وجمهورية أفريقيا

الوسطى، والسودان، في كيسانغاني لتقييم التقدم المحرز في عملياتهم المشتركة ضد جيش الرب للمقاومة وللاتفاق على الخطوات التالية.

إيتوري

١٥ - في إيتوري، تواصلت الجهود من أجل إزاحة وتحييد ما تبقى من عناصر قوات المقاومة الوطنية في إيتوري والجبهة الشعبية من أجل العدالة في الكونغو. وفي ١٢ نيسان/أبريل، أطلقت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بدعمٍ لوجستي من البعثة عملية الحجر الحديدي في جنوبي إيرومو. وخلال هذه العملية التي تواصلت لغاية ٣٠ نيسان/أبريل، نجحت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في إعادة الاستيلاء على أكثر من ١٠ قرى كان يسيطر عليها المتمردون، وقتلت ١١ متمرداً على الأقل وشتتت فلولهم. ولا تزال القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية تسيطر على المناطق الاستراتيجية في جنوبي إيرومو. إلا أن التقارير تشير إلى أن عناصر غير منضبطة من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية ترتكب تجاوزات ضد السكان المحليين وتتحرش بهم.

١٦ - وبموازاة ذلك، أنشأ مفوض مقاطعة إيتوري، في ١٩ أيار/مايو، لجنة تضم ٣٩ من أعيان ١٨ جماعة إثنية في إيتوري للتفاوض مع المتمردين. وعقدت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية اجتماعاً مع ٢٠ زعيماً سياسياً من إيتوري مقيمين في كينشاسا وشجعت مشاركتهم لإنهاء النزاع في جنوبي إيرومو.

أنشطة المبعوث الخاص للأمين العام

١٧ - أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى التركيز على الجوانب الثلاثة المترابطة من ولايته وهي: كفالة المتابعة السياسية لتنفيذ اتفاقات ٢٣ آذار/مارس المبرمة بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والجماعات المسلحة، وإقامة علاقات طيبة بين حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، وحشد الدعم من القيادات في النطاق الأوسع لمنطقة البحيرات الكبرى من أجل توطيد دعائم السلام في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٨ - وفي هذا الصدد، قام مبعوثي الخاص، بالاشتراك مع الميسر المشارك له الرئيس مكابا، الرئيس السابق لجمهورية تنزانيا المتحدة، بإشراك عدد من رؤساء الدول في المنطقة على نحو نشط، من خلال إحاطات ومبادلات منتظمة. واجتمع مع رئيس الجماهيرية العربية الليبية، بصفته رئيسا للاتحاد الأفريقي، وقدم أيضا إحاطة لأعضاء مجلس الأمن أثناء زيارتهم إلى

أفريقيا. واجتمع مبعوثي الخاص وفريقه أيضا على نحو منتظم، في كينشاسا وغوما، بأعضاء لجنة المتابعة الوطنية لاستعراض حالة تنفيذ اتفاقات ٢٣ آذار/مارس.

مؤسسات الحكومة والبرلمان

١٩ - اتسم التقدم المحرز في مجال الإصلاح المؤسسي بالبطء أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك ما يتعلق بتنفيذ برنامج الحكومة للفترة ٢٠٠٧-٢٠١١، وميثاق الحكم وبرنامج المجالات الخمسة ذات الأولوية. وبناء على رسالة أرسلتها رئاسة الجمهورية في ٢٨ أيار/مايو إلى رئيس الوزراء، تضع فيها تدابير من أجل وضع حد للإنفاق العام الكبير والمتكرر، واجه رئيس الوزراء أدولف موزيتو دعوات علنية من أعضاء المجتمع المدني والبرلمان لتقديم استقالته، بما في ذلك تقديم أعضاء المعارضة بالبرلمان في ١٠ حزيران/يونيه طلبا بسحب الثقة منه. وأرجئ النظر في هذا الطلب بسحب الثقة.

٢٠ - وبالإضافة إلى التطورات التي ورد وصفها في تقريري المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٩ (S/2009/160) والمتعلقة بقيام التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية بمقاطعة الدورة العادية للبرلمان، واستبدل إيفاريست بوشاب، الأمين العام لحزب الشعب للإعمار والديمقراطية بفيتال كامرهي، رئيس الجمعية الوطنية، بناء على اقتراع سري أجري في ١١ نيسان/أبريل. وسبق انتخاب الرئيس الجديد استقالة جميع أعضاء مكتب الجمعية في ٢٥ آذار/مارس، وورد أن ذلك كان تحت ضغط ما من رئاسة الجمهورية وكبار قادة حزب الشعب للإعمار والديمقراطية.

٢١ - وبالرغم من حالات التأخر في أنشطة البرلمان التي أدت إليها هذه التطورات، استمر مجلسا البرلمان في عملهما التشريعي وأنشطتهما المتعلقة بالرقابة. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، اعتمد البرلمان قوانين رئيسية بشأن ترسيم الحدود البحرية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وقانون العفو العام عن الجماعات المسلحة في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، ونص يأذن بالتصديق على ميثاق الدفاع المتبادل بين الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لعام ٢٠٠٣. واعتمدت نصوص هامة مثل تلك المتعلقة بالطيران المدني وقانون الهيدروكربونات، في اليومين الأخيرين قبل اختتام الدورة الحالية للبرلمان في ١٥ حزيران/يونيه. ومع ذلك، لا تزال التشريعات الرئيسية المتعلقة بالانتخابات المحلية وإصلاح الشرطة الوطنية الكونغولية معلقة.

المجتمع المدني

٢٢ - في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ أيار/مايو، عقدت ندوة جمعت بين ما يزيد على ١٣٠ ممثلا لمنظمات وشبكات المجتمع المدني الكونغولية، افتتحها في كينشاسا ممثلي الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وحضر ما يقرب من ٣٠ مدعوا من الحكومة والبرلمان وأوساط المانحين، وشارك أيضا ممثلون للمجتمع المدني من بنن والكاميرون وموزامبيق. وأسفرت الندوة عن اعتماد ''إعلان نغاندا''، الذي وافق على إنشاء إطار تنسيق لشبكات المجتمع المدني الوطنية - الرئيسية؛ وبدء حوار استراتيجي منظم مع الشركاء المؤسسيين والدوليين بشأن القضايا المتعلقة بالتنمية؛ وإجراء تقييم للتقدم المحرز في متابعة إعلان باريس بشأن فعالية المعونة لعام ٢٠٠٥. وثمة نتيجة هامة أخرى، وهي قرار وضع إطار استشاري لهياكل المجتمع المدني، يقوم بالتنسيق بين التشكيلات القائمة على أساس مواضيعي وجغرافي.

الحالة الإنسانية

٢٣ - واصلت الحالة الإنسانية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية تدهورها أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. ويقدر مجموع المشردين حاليا في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية بـ ١,٧ مليون شخص، من بينهم ٤٦١ ٨٣٢ شخصا في كيفو الشمالية و ٩٠٠ ٤٤٥ شخص في كيفو الجنوبية، و ٠٠٠ ١٩٠ شخص في إيتوري، و ٨٢٥ ٢٤٠ شخصا في منطقتي أويلي العليا وأويلي السفلى بالمقاطعة الشرقية. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، شُرد ما يزيد على نصف مليون شخص من ديارهم أو من مآويهم المؤقتة في مواقع المشردين داخليا، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى المواجهات ما بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. ومن الجوانب الأكثر إيجابية، عاد نحو ٠٠٠ ٣٥٠ شخص من المشردين داخليا إلى ديارهم في كيفو الشمالية، وذلك في إقليمي ماسيسي وروتشورو بصورة رئيسية.

٢٤ - وعلى الرغم من أن تقديم المساعدة الإنسانية قد تعرقل نظرا لمحدودية سبل الوصول وحدوث زيادة كبيرة في الحوادث الأمنية التي يتعرض لها العاملون في المجال الإنساني، فقد كُثفت الجهود أثناء الفترة المشمولة بالتقرير للاستجابة للتدهور الحاصل في الحالة الإنسانية. ففي كيفو الشمالية، تم إكمال ٨٠ في المائة من عمليات توزيع الغذاء المقررة من خلال برنامج متكامل مصمم ليجمع بين المساعدة الغذائية والمساعدة الزراعية الطارئة. وقد تم الحد من حالات تفشي الكوليرا في مخيمات المشردين داخليا بنجاح. وفي كيفو الجنوبية، كان لا بد من تعليق توزيع المواد الغذائية وغير الغذائية في نيسان/أبريل وأيار/مايو على امتداد محور بونياكيري - هومبو، من أجل تجنب النهب الموجه للمستفيدين من جانب

الجماعات المسلحة. وفي منطقة دونغو من المقاطعة الشرقية، كان لا بد من نقل المساعدة للسكان المتضررين عن طريق جسر جوي، لخدمة أكثر من ٠٠٠ ١٨ مستفيد. واستمرت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في تقديم دعم موسع لمرافقة القوافل، بناء على طلب عدد من الوكالات الإنسانية.

٢٥ - أثرت ثغرات التمويل تأثيرا سلبيا على خطة العمل الإنسانية لجمهورية الكونغو الديمقراطية لعام ٢٠٠٩، التي كانت حتى وقت إعداد التقرير قد تلقت ٤١٣ مليون دولار من المبلغ المطلوب وهو ٨٣١ مليون دولار.

حالة حقوق الإنسان

٢٦ - بقيت حالة حقوق الإنسان مدعاة للقلق الشديد. وكان أفراد من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية مسؤولين عن حالات الإعدام التعسفي، والاغتصاب، والاعتقال التعسفي والاحتجاز والتعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة. وكان أفراد الجماعات المسلحة الأجنبية، بما فيها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وجيش الرب للمقاومة مسؤولين عن ارتكاب مجازر بحق المدنيين، وعن حالات الإعدام التعسفي واختطاف القرويين والعنف الجنسي. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت التقارير أن عناصر من دوائر استخبارات جمهورية الكونغو الديمقراطية، مدنيين وعسكريين على السواء، بالإضافة إلى سلطات المقاطعات، قامت بتخويف أفراد المعارضة والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان. وما زال أيضا الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان مسألة تثير قلقا كبيرا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأُفرج عن اثنين من ضباط القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، أحدهما كان قيد الاحتجاز بتهم اغتصاب، وذلك فيما يزعم بمساعدة من زملائهما العسكريين.

٢٧ - وتزامن كل من عملية الإدماج المعجل للجماعات المسلحة في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وإطلاق عملية كيميا الثانية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا مع زيادة ملحوظة في عدد الانتهاكات التي ترتكبها عناصر من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وتشير التقارير إلى أن جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية قاموا في عدد من المواقع بإكراه رؤساء القرى على تنظيم أعمال السخرة، بما في ذلك سخرة الأطفال، وذلك لأغراض الجمع المنظم لأصناف الأغذية وأعمال النقل. كما وردت تقارير تفيد بنهب الجنود للقرويين في منطقة عملياتهم.

٢٨ - وقام المقرر الخاص لمجلس حقوق الإنسان المعني بالمدافعين عن حالة حقوق الإنسان بزيارة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في أيار/مايو ٢٠٠٩ وأوصى بمجموعة من التغييرات في التشريعات وممارسات الدولة على السواء.

الحالة الاقتصادية والمالية

٢٩ - تواصلت معاناة جمهورية الكونغو الديمقراطية من تأثير الأزمة المالية العالمية. فقد أدى الانخفاض في أسعار السلع الأساسية إلى إغلاق ٤٠ شركة من شركات التعدين وتسريح ما يزيد على ٣٠٠ ٠٠٠ عامل في مقاطعة كاتانغا وحدها. وأدى هبوط أسعار السلع الأساسية والنشاط الاقتصادي أيضا إلى نقص الإيرادات العامة بنسبة ١٤ في المائة منذ عام ٢٠٠٨، وأثر سلبا على اقتصاد البلد، الذي يعتمد اعتماداً كبيراً على تصدير المواد الخام. ونتيجة لذلك، هبط معدل النمو من ٦,٢ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٢,٧ في المائة في عام ٢٠٠٩ كما هو متوقع.

٣٠ - وأدت زيادة العجز المترتبة على ذلك، في ميزانية جمهورية الكونغو الديمقراطية والتي يمولها جزئيا التوسّع النقدي، إلى زيادة في نسبة التضخم من ٤ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى نسبة متوقعة في عام ٢٠٠٩ تبلغ ٢٥ في المائة وانخفاض في قيمة الفرنك الكونغولي بنسبة ٢٨ في المائة منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ مقابل دولار الولايات المتحدة. وفي ١٢ آذار/مارس، صرف صندوق النقد الدولي ١٩٥ مليون دولار للتخفيف من أثر الأزمة على ميزان المدفوعات ومن أجل تجنب التخلف عن خدمة الديون.

ثالثا - تنفيذ ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

التسليم التدريجي لمهام بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في المنطقة الغربية

٣١ - تواصل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية اتخاذ خطوات لتنفيذ النقل التدريجي لوجود البعثة في المنطقة الممتدة من الجزء الغربي إلى الجزء الشرقي من البلد. وبدأت البعثة في القيام بعملية مسح لتحديد القدرات الموجودة في المقاطعات الغربية، وظروف التسليم التدريجي لعملياتها إلى فريق الأمم المتحدة القطري، وفي تقديم توصيات بشأن جدول زمني للانتقال. وتحقيقا لهذه الغاية، أُرسل فريق تقييم للمقاطعات مشترك بين بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفريق الأمم المتحدة القطري إلى باندوندو/كيوكيت في حزيران/يونيه. ومن المنتظر إكمال عملية المسح في المقاطعات الغربية

المتبقية (كاساي الشرقية، وكاساي الغربية، ومقاطعة خط الاستواء، والكونغو السفلى) بحلول نهاية آب/أغسطس.

٣٢ - وبناء على توصيات بعثة التقييم التقني المبينة في تقريري المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٩ (S/2009/160)، بدأت أيضا بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في التخطيط لنقل مواقع فريق المراقبين العسكريين من المقاطعات الغربية إلى المقاطعات الشرقية، وتمركز الفصائل الغانية في كينشاسا في اللواء الغربي، ونشر عناصر الكتيبة التونسية التي مقرها كينشاسا حاليا، ونقل مستشفى أردني من المستوى الثاني من كاتانغا إلى دونغو.

خطة العمل الاستراتيجية

٣٣ - انتهت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من إعداد خطة العمل الاستراتيجية وأطلعت مجلس الأمن عليها أثناء بعثة المجلس إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في ١٨ و ١٩ أيار/مايو. وتتضمن خطة العمل الاستراتيجية نقاطا مرجعية لقياس وتتبع مسار التقدم المحرز في تنفيذ الأنشطة التي صدر بها تكليف في الفقرتين ٣ و ٤ من القرار ١٨٥٦ (٢٠٠٨).

٣٤ - وجرى أيضا إحاطة بعثة مجلس الأمن علما بالمرحلتين الانتقاليتين الرئيسيتين المتوقعتين لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتتضمن المرحلة الأولى نشر القدرات الإضافية المأذون بها في القرار ١٨٤٣ (٢٠٠٨) في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى منتصف عام ٢٠١٠، حيث يمكن عندئذ النظر في خفض حجم الأصول العسكرية للبعثة. وتتوقع المرحلة الثانية التسليم التدريجي لمهام مختارة من مهام البعثة في المقاطعات الغربية لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الآخرين على أساس القرار ١٨٥٦ (٢٠٠٨).

٣٥ - وهذا التوقع قائم على أساس تحقيق مراحل انتقال رئيسية، بما في ذلك الحاجة إلى استمرار الأمن والاستقرار في الغرب، بالإضافة إلى إحراز تقدم كبير في توطيد دعائم السلام في الشرق وإلى إصلاح القطاع الأمني مما يمكن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية من أن تتولى الكثير من المهام الأمنية الحالية للبعثة. وهناك مرحلة إضافية وهي عقد الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠٠١، التي تديرها سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية بمشاركة محدودة أو دعم محدود من جانب البعثة.

نشر القدرات الإضافية وإعادة تشكيل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

٣٦ - فيما يتعلق بالقدرات الإضافية المأذون بها في القرار ١٨٤٣ (٢٠٠٨)، لم تقدم بعد تعهدات بالنسبة لطائرات الهليكوبتر المتبقية التي يبلغ عددها ١٦ طائرة وبالنسبة لطائرة واحدة من طراز C-130 والمعدات الاستخبارية. وفيما يتعلق بالعروض المقدمة والمقبولة، تستعد مصر لنشر كتيبة مشاة، وسرية قوات خاصة، ووحدة شرطة مشكَّلة. ومن المنتظر نشر الأصول العسكرية المصرية قبل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، بينما ينتظر وصول وحدة الشرطة المشكَّلة التابعة لها إلى منطقة البعثة في الفترة أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر. ومن المنتظر أن تقوم بنغلاديش بنشر كتيبة مشاة إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما سيمكن من نقل الكتيبة الباكستانية الموجودة في إيتوري لتلحق بلوائها المتجانس في كيفو الجنوبية، حيث توجد حاجة ملحة إلى تعزيزات. ومن المنتظر نشر وحدة الشرطة المشكَّلة البنغلاديشية بحلول آب/أغسطس، بينما سيجري نشر سرية المهندسين التابعة لها قبل نهاية هذا العام. وتتوقع الأردن نشر سرية قواتها الخاصة بحلول تشرين الأول/أكتوبر. وانتهى جميع البلدان الثلاثة المساهمة بقوات من بعثاتها الاستطلاعية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٣٧ - بالإضافة إلى ذلك، من المنتظر أن تنشر بلجيكا طائرة من طراز C-130 بحلول نهاية حزيران/يونيه، وسيكون مقرها في كيسانغاني. وهناك مناقشات دائرة بشأن نشر ٢٠٠ مدرب من جمهورية تنزانيا المتحدة. وقبلت الأمم المتحدة مؤخرا أيضا عرض أوروغواي المساهمة بطائرتي هليكوبتر.

حماية المدنيين

٣٨ - بدأت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تدابير مبتكرة لتعزيز حماية المدنيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وشمل ذلك نشر أكثر من ٢٥ بعثة لأفرقة حماية مشتركة في ١٢ موقعا مختلفا في كيفو الشمالية لتسهيل إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية ولتحديد الاحتياجات في مجال الحماية للمجتمعات المحلية التي يمكن أن تتأثر بالعمليات العسكرية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. كما أنشأت البعثة خلية للاستجابة السريعة ووحدات عسكرية للرد السريع في مواقع الانتشار، وأقامت شبكة اتصالات واسعة مع السكان المحليين في المناطق شديدة الخطورة. وعلاوة على ذلك، دعمت البعثة نشر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في المناطق الحساسة حيث قيمت احتياجات الحماية بوصفها أشد الاحتياجات. ومع ذلك، سجلت البعثة في آذار/مارس ونيسان/أبريل

٢٠٠٩ ما مجموعه ٦٤ هجوما على المدنيين في كيفو الشمالية، معظمها في إقليمي غربي ماسيسي وجنوبي لوبرتو.

حماية الأطفال

٣٩ - جرى في النصف الأول من عام ٢٠٠٩ فصل ٦١٧ ١ طفلا من القوات أو الجماعات المسلحة: ٤٧٧ ١ في كيفو الشمالية و ١٣١ في كيفو الجنوبية و ٣١٨ في المقاطعة الشرقية. ولكن نظرا لعدم وجود عملية فرز، تم إدماج بعض الأطفال في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية خلال عملية الإدماج المعجل في شمال كيفو. وبالإضافة إلى ذلك، جرى توثيق عدة حالات من عمليات تجنيد جديدة للأطفال قامت بها القوات المدمجة في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، وكذلك في كاتنغا ومقاطعتي كاساي الشرقية والغربية.

٤٠ - وقامت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالتشاور مع فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ التي أنشئت في إطار القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) ومن خلال عملها مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، بدور رائد في التخطيط للاستراتيجية والتفاوض من أجل وضع خطة عمل مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لمنع تجنيد واستخدام الأطفال ووضع حد لهما، ولإطلاق سراح جميع الأطفال داخل صفوفها، ولإتاحة فرص الوصول إلى المنشآت العسكرية لأغراض التحقق، ووضع تدابير للمساءلة.

العنف الجنسي

٤١ - لا تزال الحالة فيما يتعلق بالعنف الجنسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية مبعث قلق بالغ، مع زيادة كبيرة في الحوادث التي أبلغ عنها في المناطق التي تسيطر عليها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجيش الرب للمقاومة، وفي مناطق انتشار القوات المدمجة مؤخرا في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وظهرت زيادة مثيرة للقلق في حوادث العنف الجنسي في كيفو الجنوبية منذ بداية عام ٢٠٠٩.

٤٢ - وبالرغم من تعزيز القوانين التي تعاقب على العنف الجنسي، يواصل قادة الجيش وضباط التحقيق في الشرطة والقضاة تشجيع أسر ضحايا الاغتصاب على الدخول في تسويات خارج المحاكم، مما يديم ثقافة الإفلات من العقاب السائدة. غير أنه جرى تسجيل بعض التقدم عندما أدانت المحكمة العسكرية في غوما في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، ٢٠ جنديا من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في سلسلة من التهم شملت الاغتصاب باعتباره جريمة ضد الإنسانية، عن أعمال ارتكبت خلال العمليات ضد القوات

الديمقراطية لتحرير رواندا في كيفو الشمالية في آذار/مارس ٢٠٠٨، ومع ذلك، فقد فر عدد من الجنود المدانين أثناء محاولة نقلهم إلى أحد السجون. وبالإضافة إلى ذلك، أدانت المحكمة العسكرية في كيسانغاني في ٣ حزيران/يونيه خمسة من مقاتلي الماي ماي السابقين المتهمين بالاغتصاب الجماعي، والتعذيب، والسخرة بوصفها جرائم مرتكبة ضد الإنسانية، عن أعمال ارتكبت في المقاطعة الشرقية في الفترة بين ٢٧ تموز/يوليه و ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧، وأصدرت أحكاما بحقهم. وقدمت بعثة منظمة الأمم المتحدة الدعم لأعمال التحقيق والمقاضاة في كلتا القضيتين.

٤٣ - واستجابة للوضع المتفاقم وللقرار ١٧٩٤ (٢٠٠٧)، وتحت رعاية مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات التراع، جرى وضع استراتيجية شاملة لمكافحة العنف الجنسي في صيغتها النهائية، وقُدمت إلى الحكومة في ١ نيسان/أبريل. وقد أقرت الحكومة الاستراتيجية، وأكدت التزامها الكامل بتنفيذها. وتهدف الاستراتيجية إلى توفير محفل وإطار لاتخاذ إجراءات من أجل تعزيز الوقاية والحماية، والرد على العنف الجنسي استكمالا للمبادرات الجارية الأخرى، بما في ذلك المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني واستراتيجية الأمم المتحدة لدعم الأمن وتحقيق الاستقرار.

استراتيجية الأمم المتحدة لدعم الأمن وتحقيق الاستقرار

٤٤ - انتهى مكتب رئيس الوزراء، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من إعداد خطته لتحقيق الاستقرار والإعمار للمناطق الخارجة من التراع المسلح، والتي سيتلقى تنفيذها دعما من المجتمع الدولي من خلال استراتيجية الأمم المتحدة لدعم الأمن وتحقيق الاستقرار. وتبلغ التكلفة المتوقعة للخطة التي تشمل أنشطة في مجالات الأمن وسلطة الدولة، وعمليات العودة وإعادة الاندماج والإنعاش الاقتصادي، ١,٢ بليون دولار، سيتاح ما يزيد على ٤٠٠ مليون دولار منها عن طريق مساهمات الجهات المانحة المقدمة لاستراتيجية الأمم المتحدة لدعم الأمن وتحقيق الاستقرار ولخطة العمل الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، طُلب دعم من صندوق بناء السلام.

٤٥ - وتواصلت الأنشطة في إطار استراتيجية الأمم المتحدة لدعم الأمن وتحقيق الاستقرار دعما لخطة تحقيق الاستقرار والإعمار للمناطق الخارجة من التراع المسلح. وحتى ١٦ حزيران/يونيه، كان قد تم تسجيل ٨٢٩ مقاتلا في مركزي التجميع بلوبيريزي وكاليهي في كيفو الجنوبية. واستمرت أعمال التأهيل على المحاور الستة ذات أولوية، وأنجز ٩٠ في المائة من العمل في محور روتشورو - إشاشا. وبدأ تشييد وإصلاح مباني الإدارة

ومباني نظام العدالة/السجون في حزيران/يونيه. ومن المزمع القيام بحملة توعية لإعادة اللاجئين الروانديين إلى وطنهم في آب/أغسطس ٢٠٠٩.

٤٦ - وبالإضافة إلى ذلك، سهلت البعثة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع نشر ٣٠٠ من أفراد الشرطة الوطنية الكونغولية في مراكز الشرطة في روتشورو وكنياندوني ونياميليما على امتداد محور روتشورو - إشاشا وفي مراكز الشرطة في ساكي، وماتاندا، وكيبابي وماسيسي على امتداد محور ساكي - ماسيسي. وسيشارك أيضا ما مجموعه ١ ٥٠٠ من ضباط شرطة التدخل السريع في دورة تدريبية لتجديد المعلومات وسينشرون من أجل تعزيز الأمن على امتداد المحاور ذات الأولوية في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، وأويلي العليا.

٤٧ - وستقوم البعثة أيضا في إطار استراتيجية الأمم المتحدة لدعم الأمن وتحقيق الاستقرار بمساعدة وكالات إنفاذ القانون وتفتيش المناجم التابعة للحكومة في انتشارها التدريجي في المناطق الغنية بالموارد الطبيعية، وذلك بهدف إخضاع المناجم الواقعة حاليا تحت سيطرة الجماعات المسلحة لسيطرة الدولة. وفي هذا السياق، قامت البعثة بأولى عمليات التفتيش العشوائي للمطارات في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكجزء من الاستعدادات لهذا النشاط، تلقى المراقبون العسكريون التابعون للبعثة دورة تدريبية مكثفة، تغطي موضوعي الاستثمار غير المشروع للموارد الطبيعية وولاية البعثة فيما يتعلق بحظر توريد الأسلحة المفروض على الجماعات المسلحة غير المشروعة.

٤٨ - وتقوم البعثة أيضا بالتنسيق مع الشركاء الدوليين والسلطات المحلية سعيا إلى ضمان أن تتلقى الدولة الضرائب المتأتية من استثمار المعادن والفلزات وغيرها من الموارد الطبيعية. وتقوم البعثة بالتنسيق مع مختلف المبادرات الإقليمية في هذا الصدد، بما في ذلك فرقة العمل المنشأة مؤخرا والتابعة لفريق الاتصال المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى.

نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التوطين

٤٩ - أسفرت جهود برنامج نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التوطين المضطلع بها فيما يتعلق بالجماعات المسلحة الأجنبية، بتيسير من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٩ عن عودة ١ ١١٨ مقاتلا روانديا مع ١ ٢٨٤ معالا، فضلا عن ٥٦ مقاتلا من بوروندي وأوغندا إلى أوطانهم. وكان عدد الروانديين الذين أعيدوا إلى وطنهم تحت رعاية الأمم المتحدة ٩ ٧٤٩، بمن فيهم ٧ ٣٣٧ أعادتهم مفوضية الأمم المتحدة

لشؤون اللاجئين. ووفقا لتقارير من مصادر مختلفة ساعدت هذه الجهود على إضعاف التماسك الداخلي والروح المعنوية للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وبالإضافة إلى ذلك، زادت البعثة عدد مناطق التجمع المؤقتة من ١٣ إلى ١٨ منطقة، وأنشأت ٤ أفرقة متنقلة لتحسين قدرتها على إدارة عمليات الإعلام والانتشال. وقُدم ١٢ جهاز إرسال لاسلكيا متنقلا لمواقع الأفرقة هذه، ورافق ذلك حملة إعلامية مكثفة نفذت بالاشتراك مع القوات العسكرية للبعثة، ووكالات الأمم المتحدة والسلطات المحلية. وكثفت البعثة أيضا جهودها في إطار برنامج نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التوطين في مواجهة جيش الرب للمقاومة من أجل التصدي للتحدي المستمر الذي تفرضه تلك الجماعة في أويلي العليا وأويلي السفلى.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٥٠ - واصلت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير مساعدة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في تنفيذ الجهود الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وذلك بالتعاون الوثيق مع الهيئات الأخرى والشركاء ذوي الصلة. وفي ٢٣ نيسان/أبريل، أعلن وزير الدفاع رسميا عن بدء المرحلة الثانية من البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتستهدف هذه المرحلة الأعمال المتبقية المتعلقة بـ ٦٠٠ ٩٧ مقاتل (٠٠٠ ٧٨ من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية و ٦٠٠ ١٩ من عناصر الجماعات المسلحة) الذين لم يجر تسريحهم وإعادة دمجهم بصورة كاملة خلال المرحلة الأولى من البرنامج. وحتى الآن، اختار البقاء في الجيش ٩٤١ ١ فردا من أصل ٠٨٦ ٣ فردا من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية تمت دراسة حالاتهم كجزء من المرحلة الثانية من البرنامج، بينما فضّل التسريح ١٤٥ ١ فردا.

٥١ - ومع ذلك، فقد استبعدت الحكومة حوالي ٠٠٠ ١٠ فرد من أفراد الحرس الجمهوري من عملية البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وعلاوة على ذلك، أبلغت وزارة الدفاع في ٩ حزيران/يونيه البنك الدولي أن عملية البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لن تجري في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري. ونتيجة لذلك، لن يكون من الممكن تقديم مجموعة حوافز التسريح التي يوفرها البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لعناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. أما الخيارات الأخرى لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وخاصة برامج إعادة الإدماج في المجتمع التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فيجري تنسيقها حاليا في إطار برنامج أماني الوطني الذي أنشأته الحكومة لدعم

تنفيذ وثيقة التزامات غوما. وفي كيفو الشمالية، فضل ٣٨٦ ١ فردا فقط من بين أولئك المدمجين خلال العملية المعجلة التسريح وإعادة الإدماج في المجتمع. وفي كيفو الجنوبية، بدأت عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للجماعات المسلحة في منتصف حزيران/يونيه وما زالت مستمرة.

إصلاح القطاع الأمني

٥٢ - على الرغم من أن إصلاح القطاع الأمني لا يزال يشكل أولوية رئيسية، لا يزال عدم وجود نقاش وطني أوسع بشأن سياسات إصلاح هذا القطاع وبرمجة الأولويات يعيق إحراز تقدم في هذه المسألة.

٥٣ - ويشارك عدد من الشركاء الدوليين، بما فيهم أنغولا وبلجيكا وجنوب أفريقيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في المبادرات الثنائية لإصلاح القطاع الأمني، ولا سيّما دعما للتدريب وبناء القدرات للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أجرت بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة في إصلاح القطاع الأمني تعدادا للقوات المسلحة الكونغولية، ووضعت إجراءات آمنة لصرف الرواتب لـ ١٦ كتيبة. ومع ذلك، لا يزال التنسيق محدودا بين الشركاء الدوليين بشأن إصلاح هذا القطاع. وتسعى بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى توسيع نطاق فريقها العامل المعني بإصلاح القطاع الأمني ليشمل الشركاء الثنائيين، بالإضافة إلى بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة في إصلاح القطاع الأمني وبعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في مسعى لتعزيز تبادل المعلومات والتوجه نحو مزيد من التنسيق الاستراتيجي بشأن هذه المسألة الحساسة.

٥٤ - وتتبع بعثة الأمم المتحدة نهجا قائما على ثلاثة عناصر لتنفيذ ولايتها في دعم إصلاح القطاع الأمني. ويدعو هذا النهج إلى المشاركة السياسية في إصلاح هذا القطاع على أعلى المستويات، وتقديم الدعم في المجال التقني ومجال بناء القدرات، فضلا عن الدعم التنفيذي، ولا سيما في مجالات تدريب الشرطة والجيش، بهدف دعم وضع استراتيجية وطنية شاملة قابلة للاستمرار لإصلاح ذلك القطاع.

القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية

٥٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وافق الرئيس كابيلا ومجلس الدفاع الوطني على الخطة المنقحة لإصلاح الجيش التي أصدرها وزير الدفاع في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩، ووردت تفاصيلها موجزة في تقريري المؤرخ في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٩ (S/2009/160). وهذه الخطة، التي خضعت منذ ذلك الحين إلى مزيد من التنقيح بناء على التعليقات الواردة من الشركاء

الدوليين وأصحاب المصلحة الآخرين، هي الآن قيد استعراض البرلمان لها. إلا أنه لم يجر بعد إشراك الشركاء الدوليين فيها.

٥٦ - وفي غضون ذلك، وُضعت خطة إصلاح مؤقتة للطوارئ، تُبرز الأولويات الفورية والقصيرة الأجل لإصلاح قطاع الدفاع. وبالإضافة إلى ذلك، وافق وزير الدفاع على اختصاصات لهيئة تنسيق وطنية لتوجيه عملية إصلاح قطاع الدفاع، تدعى لجنة متابعة إصلاح الجيش، وهي تخضع لمراجعة من الرئيس. ويُتوقع أن تكون اللجنة برئاسة وزير الدفاع وتتولى الإشراف على أنشطة أمين تنفيذي وأفرقة عاملة تقنية تعالج عناصر محددة من عناصر إصلاح قطاع الدفاع. وستكون اللجنة آلية التنسيق الرئيسية لجميع الشركاء الوطنيين والدوليين المشاركين في دعم عملية الإصلاح.

٥٧ - وبالإضافة إلى ذلك، اضطلعت البعثة بالأعمال التحضيرية لإعادة تقديم برنامجها التدريبي للقوات المسلحة الكونغولية. إلا أنه بسبب العمليات العسكرية الجارية في الجزء الشرقي من البلد، وعدم وجود ما يَلزم من اللوجستيات والمعدات، والتأخر في دفع الرواتب، لم تشرك القوات المسلحة بعد أي وحدات في البرنامج. وبمجرد استئناف البرنامج التدريبي، ستُبذل جميع الجهود لكفالة أن يكون متسقا مع الاستراتيجية الشاملة لإصلاح القطاع الأمني وعلى علم بتنفيذها.

الشرطة

٥٨ - أما بالنسبة لإصلاح الشرطة، ففي انتظار اعتماد القانون الأساسي الذي سيكون الإطار القانوني الرئيسي الذي تهتدي به عملية الإصلاح هذه، وضع خبراء الشرطة التابعون لبعثة الأمم المتحدة إلى هذا البلد في إطار لجنة متابعة إصلاح الشرطة، بالتعاون مع الشركاء الآخرين، تشريعاتٍ إضافية رئيسية متعلقة بالمركز الخاص للشرطة الوطنية الكونغولية ومجلسها التأديبي.

٥٩ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة أيضا تعزيز القدرة التنفيذية للشرطة الوطنية الكونغولية من خلال الرصد اليومي، وإسداء المشورة وتقديم المساعدة التقنية. وقامت بعثة مدتها ستة أسابيع في منتصف نيسان/أبريل أوفدتها القدرات الشرطية الدائمة التابعة لإدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام، بمساعدة عنصر الشرطة التابع لبعثة الأمم المتحدة في إعادة النظر في مفهومه للعمليات، واستراتيجيته الخاصة بالتدريب، ونهجه في إصلاح الشرطة الوطنية الكونغولية. ونتيجة لذلك، يجري إدخال وحدات نموذجية خاصة في الكفاءة التنفيذية والكفاءة في مجال التحقيق والكفاءة الإدارية وغيرها من المجالات المواضيعية الخاصة لعمليات

حفظ الأمن، في هذا البرنامج. ويُتوقع أن يُعزِّز هذا التوجه الجديد برنامج الاشتراك في موقع واحد بين شرطة البعثة والشرطة الكونغولية.

٦٠ - وبالإضافة إلى ذلك، بدأت البعثة في حزيران/يونيه تدريب ٠٠٠ ٧٥ فرد من أفراد الشرطة في كينشاسا، سيقومون بتوفير الأمن للاستكمال الجاري للقوائم الانتخابية والانتخابات المحلية. كما اتفقت البعثة مع الحكومة على تدريب ٠٦٧ ٢ فردا من أفراد الشرطة مدمجا من المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب وائتلاف الوطنيين المقاومين الكونغوليين وجماعة الماي ماي.

سيادة القانون

٦١ - واصلت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية دعم برنامج تدريبي مشترك ممول من هولندا نُفِّذ في جميع المقاطعات للعاملين في القضاء العسكري وقادة القوات المسلحة. وتلقى حوالي ٦٠٠ شخص دورة تدريبية مدتها خمسة أيام في مجال القضاء العسكري، والقانون الجنائي الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك المسائل المتعلقة بمسؤولية القيادة والعنف الجنسي. كما نظمت البعثة بالاشتراك مع الولايات المتحدة برنامجا تدريبيا يعود بالفائدة على ٤٠٠ ضابط من ضباط القوات المسلحة بشأن سيادة القانون والقضاء العسكري في القوات المسلحة المحترفة. وتقترح البعثة أيضا تعزيز قدرة المدعين العسكريين في مجال التحقيق من خلال إنشاء خلايا دعم الادعاء في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية ومانيما وكاتانغا وإيتوري. ويتمثل أحد أهداف هذه المبادرة في تعزيز تعاون السلطات القضائية العسكرية مع المحكمة الجنائية الدولية.

٦٢ - وواصلت البعثة أيضا تقديم دعمها لتعزيز نظام السجون، مع تركيز على إنشاء حدائق في السجون وغيره من برامج الاكتفاء الذاتي. إلا أن قلة الموظفين المدرَّبين ونقص مدارس تدريب السجون وانهيار الهياكل الرئيسية عوامل ما زالت توفر بيئة كل ما فيها مُوات جدا للفرار ولإيجاد بؤر للعنف في السجون الواقعة في المناطق المأهولة بالسكان.

٦٣ - وبناء على طلب وزير العدل في جمهورية الكونغو الديمقراطية وافقت البعثة على دعم جهود الحكومة في عملية التشاور بشأن مسائل العدالة الانتقالية. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت البعثة تقديم دعمها إلى الوزارة لاستكمال مراجعة جارية للهياكل الأساسية والموظفين في قطاع العدل في جميع أنحاء البلاد، مع إيلاء اهتمام خاص للمحاكم المحلية التي سيكون لها دور حاسم في حل المنازعات للانتخابات المحلية القادمة.

الانتخابات المحلية

٦٤ - أُحرز بعض التقدم في التحضير للانتخابات المحلية. وقَدمت اللجنة الانتخابية المستقلة ميزانية منقحة خفضت التكلفة الإجمالية للانتخابات المحلية من ١٩٠ مليون دولار إلى ١٦٣ مليون دولار، بحيث تتحمل الحكومة الكونغولية ٣١ مليون دولار. وأقرت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وشركاؤها الدوليون في التنمية الميزانية المنقحة في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٩.

٦٥ - وعلى هذا الأساس، نشرت اللجنة الانتخابية المستقلة في ٢٨ آذار/مارس الجدول الزمني لأول عملية في العملية الانتخابية، وهي استكمال سجل الناخبين. وبدأت المرحلة الأولى في ٧ حزيران/يونيه في كينشاسا بدعم من البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء آخرين. ومن المقرر أن تبدأ المرحلة الثانية لبقية أنحاء البلاد في ٢ آب/أغسطس. وأكدت اللجنة من جديد أيضا عزمها على تنظيم المراحل اللاحقة من الانتخابات المحلية فور إتمام استكمال تسجيل الناخبين، وعلى أن تجري الاقتراع المقرر في الربع الأول من عام ٢٠١٠. وتجرى بالفعل حاليا الأعمال التحضيرية من جانب البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعما للجنة الانتخابية المستقلة للخطوات المقبلة، بما في ذلك التدريب، وتوعية الناخبين، والنشر المسبق لمجموعات اللوازم الانتخابية. وتعتزم اللجنة إعلان موعد الاقتراع بالتحديد أثناء عملية استكمال سجل الناخبين.

٦٦ - ولا يزال الإطار القانوني للانتخابات يمثل شاغلا رئيسيا. فلم تتلقَّ اللجنة بعد قائمة رسمية بالكيانات الإقليمية التي ستصبح بالفعل الدوائر الانتخابية. ومع ذلك، فقد تعهدت الوزارات المعنية بإرسال المعلومات المطلوبة إلى اللجنة قبل نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

الإعلام

٦٧ - واصلت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تكييف استراتيجية الاتصالات العامة للبعثة وأنشطتها بغية توضيح الولاية الرئيسية على نحو أفضل والوصول إلى الجمهور الرئيسي. فقد جرى إصلاح شبكة برامج إذاعة أوكابي لتعزيز عنصريها الإخباري والإعلامي والحفاظ على جاذبيتها فئات الجمهور المتنوعة في جميع أنحاء البلاد. كما يجري النظر في إمكانية توسيع نطاق إشارة التضمين الترددي لإذاعة أوكابي حتى إويلي العليا.

ملاحظات

٦٨ - اتُخذ منذ تقريري المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٩ (S/2009/160)، عدد من خطوات المتابعة اللازمة لاستقرار الوضع في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية والاستفادة من المكاسب الكبيرة التي تحققت خلال الجزء الأول من هذه السنة. فالاكتمال الرسمي لعملية الإدماج المعجل للجماعات المسلحة لكيفو الشمالية وبدء تجميع الجماعات المسلحة لكيفو الجنوبية، خطوتان هامتان نحو إنهاء دور الجماعات المسلحة في المنطقتين. وأعرب أيضا عن ترحيبي بتشكيل لجنة المتابعة الوطنية لتنفيذ اتفاقات ٢٣ آذار/مارس وأشعر بالارتياح إذ يجري الوفاء ببعض الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة بما في ذلك اعتماد المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب حزبا سياسيا والإفراج عن سجنائه.

٦٩ - ويُبرهن بدء عمليتي كيميا الثانية ورووديا الثانية على التزام حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بمعالجة مسألة وجود الجماعات المسلحة الأجنبية الناشطة في الجزء الشرقي من البلد، والتي تُعد أحد الأسباب الرئيسية للنزاع والتوتر في منطقة البحيرات الكبرى. فقد بدأت الآن عمليات كيميا الثانية في كيفو الجنوبية، التي يتحصن فيها معظم عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا لأكثر من عقد من الزمن.

٧٠ - ورغم هذه التطورات، فإني أشعر بقلق بالغ إزاء الحالة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية التي تظل هشة للغاية. فما زال تنفيذ اتفاقات ٢٣ آذار/مارس، بما فيها جانبا الأمن والحكم، يواجه تحديات كبيرة، فضلا عما يتصل بتشجيع المصالحة المجتمعية وتوسيع نطاق المشاركة السياسية. وقد طلبت إلى مبعوثي الخاص وممثلي الخاص مواصلة رصد الوضع عن كثب والحث على التنفيذ السريع لهذه الالتزامات.

٧١ - وبرزت أيضا تحديات جديدة أدت إلى ازدياد هشاشة الوضع وتقلبه في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. فقدرة وسلوك وحدات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المدمجة حديثا في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية يمثلان أحد تلك التحديات الرئيسية. وكما يذكر هذا التقرير، لا يتلقى العديد من أفراد هذه الوحدات رواتبه ويفتقر إلى التدريب الجيد، والتجهيز الصحيح. وتعد أيضا قيادة وحدات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والسيطرة عليها عملية هشة للغاية. وبالإضافة إلى ما لذلك من أثر سلبي على العمليات العسكرية، فإنه قد أدى إلى ازدياد حالات الفرار من الخدمة والتمرد ارتفاع حاد في التجاوزات غير المقبولة المُرتكبة في حق السكان أنفسهم الذين يتوقع أن توفر لهم هذه القوات الحماية.

٧٢ - ولئن كان الدعم اللوجستي الذي تقدمه البعثة يساعد على تخفيف بعض هذه الآثار، فمن الضروري أن تولي الحكومة لقدرة وسلوك وحدات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المُدمجة حديثا ما تستحقه من أولوية الاهتمام، بطرائق منها كفالة أن تُدفع الرواتب لجميع أفراد القوات المسلحة في حينها، وأن يتم بناء الثكنات وتعزيز الشرطة العسكرية والعدالة، وتقديم ما يكفي من التدريب. والحكومة مدعوة بشدة إلى مشاركة البعثة في معالجة هذه القضايا الحاسمة في إطار الرسالة المؤرخة ٨ أيار/مايو ٢٠٠٩ الموجهة إلى وزير الدفاع من ممثلي الخاص، التي يتناول فيها خطوات ملموسة لتعزيز إدماج وحدات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيكون تقديم الدعم الدولي الفوري بوسائل منها التدريب وتوفير المعدات، مسألة حاسمة في هذا الاتجاه. وتُعد آليات الفرز ومبادرات تسريح الجنود وإعادة إدماجهم في المجتمع أيضا ضرورية. وفي غضون ذلك، ستقوم البعثة برصد أداء وسلوك وحدات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عن كثب وستسحب الدعم من أي عملية تقوم بها تلك الوحدات التي تبدي استهتارا واضحا بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

٧٣ - وقد جعل الإدماج المعجل للآلاف من عناصر الجماعات المسلحة في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مهمة إحراز تقدم ملموس في إصلاح القطاع الأمني مهمة أكثر إلحاحا وتحديا من ذي قبل. ومن شأن تشكيل قوات أمن كونغولية وطنية محترفة فعالة وذات مصداقية، ومدعومة ومجهزة بشكل جيد أن يوفر ضمانة للاستقرار الطويل الأجل، وأن يُيسِّر انسحاب البعثة في نهاية الأمر. والحكومة مدعوة بقوة إلى إيلاء هذه المسألة الحاسمة الأهمية التي تستحقها. وإنني أحث كذلك الحكومة وشركاءها على الاتفاق على ترتيبات التنسيق المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني، بما في ذلك وضع وتنفيذ استراتيجية شاملة لإصلاح القطاع الأمني، تحت قيادة الحكومة.

٧٤ - ويشكِّل الأثر الذي خلفته العمليات العسكرية على السكان المدنيين تحديا كبيرا آخر، بما في ذلك ما هو نتيجة للأساليب الانتقامية التي تقوم بها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجيش الرب للمقاومة في حق المدنيين الأبرياء. وإني أشعر ببالغ القلق إزاء الازدياد الحاد في حالات التشريد وانتشار الفظائع المرتكبة ضد السكان في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية في الأسابيع الماضية. فيجب أن تظل حماية المدنيين الأولوية الأولى في كل عمليات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأحث حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على أن تُدرج على نحو فعال هذا البعد البالغ الأهمية في التخطيط لجميع عملياتها وتنفيذها لها. وبالإضافة إلى الخطوات التي تتخذها البعثة على النحو المبين في هذا التقرير، طلبت إلى البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين القيام بصياغة مفهوم، على نطاق

منظومة الأمم المتحدة، عن حماية المدنيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية يشمل الأبعاد الأمنية والإنسانية وأبعاد حقوق الإنسان، وذلك من أجل التوفيق بين التركيز ذي الأولوية لبعثة الأمم المتحدة على حماية المدنيين وولايتها لدعم عمليات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٧٥ - ومن المهم أيضا أن نعترف بأن الخيار العسكري وحده لا يمكن أن يحل مشكلة الجماعات المسلحة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا الصدد، ومع مراعاة الأحكام الواردة في بلاغ نيروبي المشترك، طلبت إلى البعثة وضع نهج متعدد الأبعاد لمعالجة وجود القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وذلك بالتعاون الوثيق مع حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، ومبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى والشركاء الآخرين. ووفقا للقرار ١٨٠٤ (٢٠٠٨)، أود أيضا أن أشجع البلدان التي من المعروف وجود قادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا فيها، اتخاذ تدابير صارمة للتصدي لدورهم، بما في ذلك ملاحقتهم قضائيا.

٧٦ - وسيكون توسيع وتوثيق العلاقات الثنائية المُحسّنة بين حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا عملا حاسما لإنجاح هذا النهج، وتحقيق استقرار أطول أجلا في المنطقة. والحكومتان معا مدعوتان إلى مضاعفة جهودهما للاستفادة من هذا الزخم الإيجابي، بوسائل منها إعادة عقد اجتماعات الـ ''الأربعة + أربعة''، التي لم تُعقد مؤخرا. وفي هذا الصدد، أرحّب بتعيين سفير لرواندا لدى جمهورية الكونغو الديمقراطية وأشجع الحكومة الكونغولية على أن تتخذ على وجه السرعة خطوة مماثلة لهذه المبادرة الدبلوماسية الهامة. وقد طلبت إلى مبعوثي الخاص مواصلة إشراك الرئيس كابيلا والرئيس كاغامي في عملية دعم استمرار التقارب بين البلدين. كما سيواصل مبعوثي الخاص بذل جهوده الرامية إلى تعزيز إعادة تنشيط التعاون الإقليمي، بطرائق منها تشجيع تنفيذ ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

٧٧ - وفي ظل الوضع المتسم بالتقلب الشديد في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، يظل نشر القدرات الإضافية المأذون بها في القرار ١٨٤٣ (٢٠٠٨) أمرا حاسما. ويساورني القلق إزاء عدم تلقي الأمم المتحدة حتى الآن أي تعهدات بتوفير الطائرات المتبقية وهي ١٦ طائرة هليكوبتر وطائرة واحدة من طراز C-130، وتقديم الدعم الاستخباراتي، وهي جميعا تعهدات حاسمة لضمان قدرة البعثة على الحركة، ومن ثم الاستجابة في الوقت المناسب لدعم حماية المدنيين. وسيكون توفير كامل هذه القدرات الإضافية ضروريا

لاستمرار الأنشطة العسكرية الجارية للبعثة دعما للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٧٨ - ويتعين أيضا استكمال الجهود العسكرية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال المتابعة السريعة لعملية استعادة سلطة الدولة وأنشطة التعافي التي تحقق فوائد ملموسة للسلام. وتُعد مبادرة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لإعداد خطة لتحقيق الاستقرار والإعمار، بمساعدة من البعثة والشركاء، خطوة إيجابية إلى الأمام. وأناشد الدول الأعضاء أن توفر الموارد الإضافية اللازمة لتنفيذ هذه الخطة واستراتيجية الأمم المتحدة لدعم الأمن وتحقيق الاستقرار، التي تمت مواءمتها مع خطة الحكومة.

٧٩ - والزخم الذي تحقق في الاستعداد للانتخابات المحلية مع بدء تسجيل الناخبين في كينشاسا يوم ٧ حزيران/يونيه هو محل ترحيب. وأشجع الحكومة على أن تكفل الاضطلاع بأنشطة المتابعة المُزمعة وصرف نصيبها من الموارد المالية. ومن المهم الوفاء بهذا الشرط المسبق وغيره في الوقت المناسب لكفالة أن تجري الانتخابات في الموعد المقرر.

٨٠ - وأحث أيضا الحكومة على اتخاذ إجراءات لتسريع الإصلاحات الحاسمة في مجالات منها الخدمات العامة، والإدارة المالية، وتحقيق اللامركزية. وفي ظل القيود التي يفرضها التدهور الحاصل في الحالة الاقتصادية والمالية العالمية أيضا، أشجع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على الاستفادة القصوى من الموارد الشحيحة للتعاون الإنمائي والاستثمار.

٨١ - وما زالت مكافحة الإفلات من العقاب تُمثل تحديا كبيرا في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتتطلب مشاركة الحكومة على أعلى المستويات من أجل تحميل المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان وغيرها من الانتهاكات تبعات تصرفاتهم. وفي هذا الصدد، تعمل البعثة على وضع خطة عمل للاثني عشر شهرا إلى الأربعة وعشرين شهرا القادمة وتشمل اتخاذ إجراءات ذات أولوية لضمان تنفيذ الاستراتيجية الشاملة لمكافحة العنف الجنسي المتفق عليها مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والشركاء. وأود أيضا أن أشجع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على إقامة منتدى للتشاور مع الشركاء الدوليين بشأن مسائل الحكم وسيادة القانون.

٨٢ - وفي ضوء هذه التحديات والفرص المعقدة، وبُغية تنفيذ عملية التسليم التدريجي لمهام البعثة في الجزء الغربي من البلد، ستضطلع البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري بوضع استراتيجية شاملة لمنظومة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تشمل رؤية مشتركة لأهداف الأمم المتحدة وأولوياتها، ومجموعة من النتائج المتفق عليها، والجداول الزمنية والمسؤوليات المتعلقة بالمهام الحاسمة لتوطيد السلام في جميع أنحاء البلاد. وستتناول

الاستراتيجية بالتفصيل التسليم التدريجي لمهام البعثة في الجزء الغربي من جمهورية الكونغو الديمقراطية على أساس التوصيات الواردة في تقريري المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٩ (S/2009/160). كما ستتضمن هذه الاستراتيجية خطة العمل الاستراتيجية للبعثة التي تقاسمتها مع بعثة مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية يومي ١٨ و ١٩ أيار/مايو، والمفهوم الشامل لنطاق المنظومة المتعلق بحماية المدنيين، والنهج المتعدد الأبعاد للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا المشار إليه في الفقرتين ٧٤ و ٧٥ أعلاه.

٨٣ - وفي الختام، أود أن أعرب عن خالص امتناني لجميع أفراد البعثة المدنيين والعسكريين وأفراد الشرطة، الذين ما فتئوا يبرهنون، تحت قيادة ممثلي الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية ألان دوس، على تصميمهم وتفانيهم بروح الإيثار في ظل ظروف شديدة الصعوبة في سبيل دعم الشعب الكونغولي خلال هذه الفترة الحرجة من تاريخه. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لمبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، أولوسيغون أوباسانجو، ولفريق الأمم المتحدة القطري ومجتمع العمل الإنساني لما يبذلوه من جهود شاقة لإنقاذ أرواح الناس في ظل ظروف بالغة الصعوبة. وأعرب عن تقديري المتواصل للبلدان المساهمة بقوات في البعثة ولأفرادها النظاميين، وكذلك للبلدان المانحة والمنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية التي تقدم دعماً تمس الحاجة إليه خلال الأزمة القائمة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

خريطة